إستياء في بيروت من «نشر غسيل» الخلافات في الخرطوم

فريق الحريري ينتقد مزايدات رئيس الجمهورية وحزب الله يأسف لموقف السنيورة

بيروت ـ «القدس العربي»

ـ من سعد الياس:

إستأثرت الخلافات اللبنانية اللبنانية التي رافقت القمة العربية في الخرطوم برأس القائمة في سلم الاهتمامات في بيروت بعد التباين في وجهات النظر بين رئيس الجمهورية العماد اميل لحود ورئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة حول فقرة في مشروع القرار العربي تنص على «دعم المقاومة كتعبير صادق وطبيعي عن حق الشعب اللبناني في تحرير ارضه»، بعدما طلب السنيورة استبدالها بعبارة «التأكيد على حق الشعب اللبناني في المقاومة».

وفي وقت يترقّب المعنيون انعكاس هذا الخلاف على طاولة الحوار الاثنين المقبل ،اختلفت الصحافة اللبنانية في النظرة الى ما حصل في الخرطوم وذكرت «النهار» ان الخلاف اللبناني على قاعدة ان رئيس الجمهورية اميل لحود فاقد الشرعية، ورئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة صوت الاكثرية، فلش على مسرح الجلسة المغلقة في قمة الخرطوم. وأسفت اذاعة «صوت لبنان» لما أسمته «نشر الغسيل اللبناني على سطوح الخرطوم».

وكتبت صحيفة «المستقبل» لم يكن مفاجئاً ان تنتهي القمة العربية التي انعقدت في الخرطوم بمزايدة من الرئيس اميل لحود في موضوع المقاومة، وكأنه ذهب الى الخرطوم بهدف توظيف هذا الموقف بالذات لاجل البقاء في موقعه، في وقت يناقش مؤتمر الحوار اللبناني مصير رئاسته ويجري التحرك اللبناني على غير صعيد، وخصوصا على الصعيد العربي، لدعم المطالب اللبنانية التي اقرت في جولات الحوار السابقة.

وعنونت «الديار»: أنتصار للرئيس لحود وللمقاومة بعد خلاف مع السنيورة على التحرير، وكتبت «السفير» ان رئيس الحكومة فؤاد السنيورة قدم نصراً سهلاً لرئيس الجمهورية إميل لحود عندما تحفظ على تعبير المقاومة اللبنانية في مشروع القرار اللبناني، فشهدت الجلسة المسائية المغلقة مشادة بين لحود والسنيورة، انتهت بإقرار البند كما ورد في مشروع البيان الختامي. ومن بيروت إنضم بعض السياسيين الى موقف السنيورة الذي انتقد «من يزايد ويحاول تسجيل النقاط على حساب وحدة اللبنانيين وتضامنهم ويهدف الى تعطيل الحوار الجاري بمعزل عنه» فاستغرب رئيس كتلة «المستقبل» النائب سعد الحريري ما أسماه «ان يقوم الرئيس لحود بنقل مزايداته المعهودة الى الساحة العربية». وأكد «ان الرئيس السنيورة رجل وطني وقومي لا يحتاج الى شهادة من احد. وهو على رأس حكومة لم توفر وسيلة لدعم المقاومة بدءاً ببيانها الوزاري.

ولسنا في وارد انتظار شهادات في الوطنية من رجل لا يتورع عن استغلال اي قضية، مهما تكن نبيلة من اجل هدف وحيد هو البقاء على الكرسي رغم فقدانه الشرعية الدستورية والشعبية منذ مُددّت ولايته رغم ارادة اللبنانيين». كذلك رأى وزير الاتصالات مروان حمادة «أن ما حصل بشأن قضية ماتزال مطروحة امام طاولة الحوار الوطني كان مثالاً على ضرورة أن يعتزل هذا الرئيس قبل فوات الاوان على لبنان ومصيره».

وفورعودة البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير الى لبنان من زيارته الى الفاتيكان عبّر عن أسفه لانعكاسات ما حصل في الخرطوم الذي يستدعي كما قال «الشماتة»، وتدفع بالبعض الى تغيير الفكرة العالية التي كوّنوها عن لبنان بعد تلك الخلافات.

أما نائب «حزب الله» علي عمار فأسف لموقف رئيس الحكومة في قمة الخرطوم، وأوضح «أن مؤتمر الحوار لم يفوّضه التصرف بهذه الروحية ولم يعطه المؤتمرون صلاحية المساس بالبيان الوزاري حول موضوع المقاومة، في وقت إستعار الرئيس لحود كل العبارات التي وردت في هذا البيان».

السنيورة في الخرطوم امس

الاسد: لا استطيع رؤية سورية بمعزل عن المنطقة

■ دمشق ـ قنا: اكد الرئيس السوري بشار الاسد انه لايستطيع رؤية سورية بمعزل عن الدول التي تجاورها وبمعزل عن المنطقة بشكل عام.

وقال الاسد في حديث ادلى به لمحطة تلفزيون (بي بي اس) ان ما نود رؤيته يشبه مايرغب به اي بلد.. السلام والحياة الآمنة والازدهار ومستوى معيشي افضل والاصلاح الذي نتحدث عنه منذ سنوات في بلدنا وهذا هو املنا.

وردا على سؤال حول عدم انضمام سورية الى التحالف في الحرب على العراق قال الاسد هناك فرق كبير بين الحربين.. كانت الحرب الاولى لتحرير الكويت ونحن دعمنا تحرير الكويت. ولقد كنا ضد غزو الكويت من قبل صدام لكن ماتفعله الولايات المتحدة الان هو مافعله صدام للكويت.

واكد الرئيس السوري انه لايوجد لدينا اي دليل على ان الوضع يتحسن. لكن لدينا جميع الادله على ان الوضع يزداد سوءا.

وحول عملية السلام قال الاسد «عملية السلام بين سورية واسرائيل مشلولة الان ولدينا سفك دماء كل يوم في منطقتنا في العراق في فلسطين في الاراضي المحتلة في سورية وفي لبنان».

واضاف الاسد حاولوا فرض حصار على سورية في الوقت الذي طلبوا فيه مساعدتنا في مجال القضايا الامنية.. وحاولوا منع اي نوع من الدعم من جهة الدول الاوروبية لسورية وعملوا ضد اتفاق الشراكة بين سورية والاتحاد الاوروبي ومنعوا حتى الشركات الخاصة من القدوم الى سورية لتقديم المساعدة في تطوير بلدنا.

وردا على سؤال حول حزب الله قال الرئيس السوري «هناك مقاومة في اي مكان فيه احتلال ونحن لانصنع هذه المقاومة في سورية»

واكد الاسد «اننا ندعم حركة حماس سياسيا لان لديهم الحق بأن تكون لديهم دولتهم المستقلة ولديهم الحق باستعادة اراضيهم والحق في تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي».

وقال نحن نشجع حركة حماس على التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني وهي حقوق سياسية وتشمل حقوق اللاجئين لان لدينا نصف مليون لاجئ فلسطيني في سورية وبين خمسة او ستة ملايين لاجئ في بلدان عربية ممن لايسمح لهم بالعودة الى اراضيهم.. كما تشمل تلك الحقوق الحق بالتمتع بعلاقات طبيعية مثل اي دولة عربية اخرى.

موسى يقلل من أهمية الخلافات بين لحود والسنيورة في قمة الخرطوم

■ الخرطوم ـ يو بي آي: قلل الأمين للجامعة العربية عمرو موسى امس الأربعاء من الخلافات التي نشبت بين الرئيس اللبناني العماد إميل لحود ورئيس الحكومة فؤاد السنيورة في القمة العربية بالخرطوم.

وقلل موسى في مؤتمر صحافي عقده امس في الخرطوم عقب اختتام القمة العربية من شأن الخلافات التي ثارت بين لحود والسنيورة في الجلسة المغلقة للقمة حول الفقرة الخاصة بمساندة لبنان. وقال موسى «تعرفون الظروف الخاصة التي يمر بها لبنان، والسنيورة كان موجودا (في الخرطوم) وطالما أنه كان موجودا فلا يصح إلا أن يشارك، إذا أراد المشاركة، أو أراد المشاركة أيضا باتفاق مع الرئيس لحود».

وأضاف موسى «ودار نقاش جيد، وطبعا هناك أراء مختلفة بينهما،ولكن لا اعتقد أن هناك خلافا بينهما في مبدأ حق المقاومة،وحق لبنان في المقاومة».

واعتبر موسى أن ما حدث من خلاف «هو مسألة صياغة، وكل لجنة تدخل في صياغة بالضرورة تتعدد وجهات النظر فيها».

ويشار إلى أن إعلان الخرطوم تضمن فقرة تدعو إلى مساندة «لبنان الشقيق في حقه السيادي في ممارسة خياراته السياسية ضمن الأصول والمؤسسات الدستورية».

وتضمن دعم «قراره الحر بإقامة وتعزيز علاقات الاخوة والتنسيق والتعاون مع سائر الدول العربية الشقيقة».

وكان لحود دعا الى تضمين البيان عبارة تدعم المقاومة فيما أصر السنيورة على ان يكون الدعم للبنان.

وطالب إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي اللبنانية «وفقا لقرار مجلس الأمن 425» وشدد على احتفاظ لبنان بـ«حقه الثابت والمشروع في مقاومة الاحتلال بشتى الوسائل حتى تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي».

وأكد تأييده «للحوار الوطني اللبناني» ودعا إلى «كشف جريمة الاغتيال التي ذهب ضحيتها الشهيد رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق ورفاقه وكذلك الجرائم التي سبقتها وتلتها واتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية لإنزال القصاص العادل بحق جميع من ارتكبوا هذه الجرائم».

تأسيس المنظمة الوطنية لحقوق الانسان في سورية

■ دمشق ـ اف ب: اعلن امس الاربعاء في دمشق تأسيس منظمة جديدة باسم «المنظمة الوطنية لحقوق الانسان في سورية»، بحسب ما جاء في بيان صدر عن المنظمة موقع من الاعضاء المؤسسين ومعظمهم من المحامين والمهندسين.

وقالت المنظمة في بيان اصدرته امس ان «الموقعين على البيان استعرضوا التجارب التي شهدتها سورية في مجال حقوق الانسان واعلنوا تأسيس منظمة ذات طبيعة حقوقية للدفاع عن حقوق الانسان في سورية تحت اسم (المنظمة الوطنية لحقوق الانسان في سورية)».

ودعا الموقعون على البيان البالغ عددهم 65 شخصا «الهيئة العمومية الى الاجتماع خلال خمسة عشر يوما لوضع نظام داخلي للمنظمة وانتخاب مجلس الامناء والمكاتب المتخصصة».

وكلفوا «المحامي عبد الرحيم غمازة الاعلان عن المنظمة وتقديم الاوراق الرسمية الى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتسجيل المنظمة لدى الوزارة».

وقال الناشط في مجال حقوق الانسان عمار القربي لوكالة فرانس برس ان «المنظمة الوطنية لحقوق الانسان منظمة حقوقية تقف على مسافة متساوية من الجميع وتحاور كل الاطياف وتضم شرائح من المجتمع السوري كافة».

وكان القربي قال لوكالة فرانس برس السبت ان اربعة اعضاء في مجلس ادارة المنظمة العربية لحقوق الانسان من اصل عشرة انشقوا عن المنظمة، مشيرا الى انهم سيشكلون منظمة جديدة.

واضاف ان الاعضاء الاربعة في مجلس الادارة، وهم اضافة اليه المحامون عبد الرحيم غمازة وجميلة صادق وثائر الخطيب، انشقوا بسبب «الهيمنة السياسية والايديولوجية لبعض اعضاء مجلس الادارة على الجمعية وابتعادهم عن العمل الحقوقي» في مجال حقوق الانسان.

وكان يشير الى خلاف مع ناشطين داخل المنظمة من حزب الاتحاد الاشتراكي المعارض (ناصري)، آخذا عليهم تركيزهم على قضايا سياسية عربية بدلا من التركيز على مسالة حقوق الانسان في سورية.

وافرج عن القربي في الخامس عشر من اذار/مارس الجاري بعد اربعة ايام من توقيفه في مطار دمشق لدى عودته من جولة في فرنسا والولايات المتحدة حضر خلالها اجتماعا لمعارضين سوريين.

واوضح القربي انه مع 35 شخصا من مؤسسي المنظمة العربية قرروا «الانسحاب بهدوء من اجل تشكيل منظمة تهتم بالعمل الحقوقي وتعمل بشكل مؤسساتي وتضم كل الاطياف والاديان والاعراق لتعكس تركيبة المجتمع السوري».

واضاف «نؤكد اننا سنعمل كجهة رقابية على اداء السلطة في سورية وخصوصا على مستوى الانتهاكات لحقوق الانسان».

واعلن المنفصلون في بيان انهم اتخذوا قرارا «بترك المنظمة العربية لحقوق الانسان في سورية وتشكيل جمعية حقوقية تعمل فقط في مجال حقوق الانسان بعيدا عن الايديولوجيا والسياسة».

وقال امين سر المنظمة العربية لحقوق الانسان محمود مرعي لوكالة فرانس برس ان «الانفصال امر طبيعي»، مضيفا «ان سورية تحتاج الى منظمات لحقوق الانسان ولا يوجد اي اشكاليات او مهاترات بين الطرفين».

وتشكلت المنظمة العربية لحقوق الانسان في 2003 من ثمانين عضوا مؤسسا انتخبوا محمد رعدون أمينا عاما لها. وخرج رعدون من السجن قبل نحو اربعة اشهر وبات منصبه شاغرا بسبب مرضه.

صفير يتجنّب تزكية احد المرشحين.. و4 أسماء تثير حفيظة فريق 14 آذار

عون والقوات يتوافقان على رئيس قادر تمثيلي وغير تكنوقراط

بيروت ـ «القدس العربي»

ـ من سعد الياس:

لدى عودة البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير امس من الفاتيكان الى بيروت سأله أحد الصحافيين في مطار رفيق الحريري الدولي من يختار من بين المرشحين السبعة لرئاسة الجمهورية وهم: نسيب لحود، ميشال عون، روبير غانم، نايلة معوض، شبلي الملاط، رياض سلامة وشارل رزق. فتجنّب البطريرك الاجابة وردّ مازحاً «هناك لائحة أطول من تلك اللائحة».

وفي معلومات لـ«القدس العربي» أن بعض تلك الاسماء طُرح فعلاً في الكواليس الجارية لحل ازمة الرئاسة والتحضير لتغيير رئاسي، علماً أن طاولة الحوار تتجنّب الدخول مباشرة في طرح الاسماء ويتجاذبها أكثر من موقف حول هذه القضية. فرئيس مجلس النواب نبيه بري يرى «أن الموضوع لا يُحلّ على الطاولة ولا بد من معونة عربية»، ورئيس «كتلة المستقبل» النائب سعد الحريري يحمّل البعض «مسؤولية بقاء لحود في الرئاسة وما يؤدي اليه من إحباط ومشكلة في الاقتصاد»، ورئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع يدعو «الى الاتكال على أنفسنا وليس على القوى الخارجية لحل الموضوع»، والامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله يرى «أن امامنا خيارين إما أن نكولس أو نطرح الاسماء على الطاولة»، ورئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط دعا الى «خارطة طريق بدءاً بترسيم مزارع شبعا لأنه حتى لو وصل الجنرال ميشال عون وهو الاقوى مسيحياً لن يستطيع فعل شيء من دون لبنان الحد الادنى من الحرية والسيادة».

وذكرت أوساط مطلعة أن بحث الملف الرئاسي في الكواليس وبعض اللقاءات الثنائية أفضى الى طرح عدد من الاسماء التي لا تلقى قبولاً عند بعض أطراف 14 آذار (مارس)، ورأت فيها عودة بعقارب الساعة الى ما قبل انتفاضة الاستقلال في 14 آذار (مارس) واطاحة بالانجازات التي تحققت على صعيد استعادة القرار الوطني الحر. وتبيّن لهذه الاطراف أن عملية تغيير رئيس الجمهورية اميل لحود التي تتطلب أكثرية الثلثين من أعضاء المجلس النيابي تفترض تقديم تنازلات بحيث أن أي استبعاد لاسم الجنرال عون سيؤدي الى استبعاد أي إسم من قوى 14 آذار (مارس)، وستكون المحصلة مرشح تسوية وهو ما لا يوافق عليه العماد عون الذي يدعو أنصاره الى رئيس قوي ويتمتع بصفة تمثيلية، وهو ما تريده ايضاً «القوات اللبنانية» التي أعلنت أكثر من مرة على لسان رئيسها الدكتور سمير جعجع أو على لسان نائبه النائب جورج عدوان أنها تريد رئيساً صاحب تمثيل غير تكنوقراط ولا يكون قراره عند الآخرين.

وبحسب المعلومات فإن لائحة ببعض الاسماء التي طُرحت بجدية كتسوية للخروج من ازمة الحكم الراهنة تسرّبت الى بعض الاوساط السياسية ودفعتها الى مراجعة للمواقف والى اعادة النظر بطروحاتها من الملف الرئاسي بحيث لم تعد مستعجلة على خيار إقصاء الرئيس لحود اذا كان الثمن مرتفعاً أو اذا كان سيطيح بإنجازات انتفاضة الاستقلال.وعلم أن أربعة أسماء جرى التداول بها في هذا الاطار وهي: حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، رئيس الرابطة المارونية الوزير السابق ميشال إده،النائب والوزيرالسابق جان عبيد، ووزير العدل الحالي شارل رزق.

ويبدو أن ثمة معايير وضعتها أوساط مسيحية وتفاهمت عليها لأخذها بعين الاعتبار في موضوع المرشحين على غرار ما فعلت قبل التوافق على الانتخابات النيابية الفرعية في دائرة بعبدا ـ عاليه وهي على الشكل الآتي:

1 ـ أن تكون لديه صفة تمثيلية ولا يتطلّب وصوله الى سدة الرئاسة تعديلاً دستورياً.

2 ـ أن يكون آتياً من العمل السياسي والوطني ويتمتع بقدرات ومواصفات تؤهله لتبوء سدة الرئاسة وحفظ هيبتها وكرامتها وفهم حدود صلاحياته الدستورية وصلاحيات غيره.

3 ـ ألا يكون تابعاً الى أي من كتل «المستقبل» أو «اللقاء الديمقراطي» أو «التنمية والتحرير» أو «الوفاء للمقاومة» بل أن يكون آتياً من الجو المسيحي.

الاعلامية اللبنانية مي شدياق تحصل على جائزة اليونسكو العالمية لحرية الصحافة

■ باريس ـ اف ب: اعلنت منظمة اليونسكو انها اختارت الاعلامية اللبنانية مي شدياق المعارضة للنفوذ السوري في لبنان التي اصيبت اصابة بالغة في محاولة اعتداء عليها في 25 ايلول/سبتمبر، لتقدم لها الجائزة العالمية لحرية الصحافة.

وتبلغ قيمة الجائزة 25 الف دولار. واشارت اليونسكو في بيان صادر عنها الثلاثاء الى ان المذيعة في محطة المؤسسة اللبنانية للارسال التلفزيونية حصلت على الجائزة لان «شعبيتها عائدة الى احترافها ولكن ايضا الى صراحتها في بلد لا يزال يعاني من آثار سنوات الحرب».

وقد اصيبت مي شدياق بجروح بالغة لدى تفجير سيارتها في جونيه شمال بيروت وتعرضت لبتر ساقها ويدها.

وقالت اليونسكو «هذه المأساة اثرت كثيرا في الرأي العام اللبناني الذي رأى في مي شدياق رمزا لحرية التعبير».

وقد انشئت جائزة اليونسكو/غييرمو كانو في 1997 وهي تقدم سنويا بهدف «تكريم عمل شخص او منظمة او مؤسسة تدافع او تروج لحرية التعبير في اي مكان في العالم، لا سيما اذا كان هذا العمل يعرضها للخطر»، بحسب ما اوضحت اليونسكو. وتحمل الجائزة اسم الصحافي الكولومبي غييرمو كانو الذي اغتيل في 1987 لانتقاده انشطة تجار المخدرات النافذين في بلاده.

وشهد لبنان 14 اعتداء بين تشرين الاول/اكتوبر 2004 وكانون الاول/ديسمبر 2005، بينها اغتيال رئيس الحكومة اللبناني الاسبق رفيق الحريري.

كما قتل صحافيان آخران معارضان لسورية هما النائب جبران تويني وسمير قصير في عمليتي تفجير اخريين.

وكانت وزارة الثقافة اللبنانية تقدمت بترشيح مي شدياق الى جائزة اليونسكو.

مي شدياق

لجنة التنسيق من أجل التغيير الديمقراطي في سورية تعلن عدم اعترافها بمقررات مؤتمر بروكسل

لندن ـ «القدس العربي»:

اكدت «لجنة التنسيق من أجل التغيير الديمقراطي في سورية» المعارضة انها لا تعترف بـ«جبهة الخلاص الوطني» التي اعلن تأسيسها في بروكسل خلال اجتماع لجهات سورية معارضة بقيادة كل من النائب السابق لرئيس الجمهورية السيد عبد الحليم خدام، والمراقب العام للاخوان المسلمين علي صدر الدين البيانوني، معتبرة انها «تساهم في شرخ المعارضة السورية».

واعتبرت اللجنة التي تتخذ من باريس مقرا لها ان المعارضة السورية ما زالت تفتقر الى هيكل سياسي متين يمثل الوطنية الديمقراطية، وان تشييد مثل هذا الهيكل ما زال يتعثر حتى اليوم رغم الجهود والتضحيات التي قدمها الشعب السوري خلال العهود الثلاثة الاخيرة.

وفي بيان اصدرته اللجنة اتهمت السلطة السورية التي وصفتها بالنظام «الشمولي الاستبدادي» باجراء مساومات مع السياسة الامريكية، وبأنها «تناهض قوى التحرر والديمقراطية، وتستمر في انتهاك حقوق الانسان وتجويع وإفقار الشعب السوري». واستغربت اللجنة تحول خدام الى المعارضة بعد ان كان «ساهم في تنفيذ سياسة القمع والنهب والاقفار التي قادها الجنرال حافظ الاسد في سورية ولبنان، والذي كان احد كبار رؤوس الفساد».

كما استنكرت ان يكون بحث الاخوان عن دور سياسي سببا في ان يقبلوا التحالف مع خدام الذي «دعم سياسة المجازر الجماعية والاغتيالات السياسية»، وان «يعفوا انفسهم حتى عن مطالبته بتقديم اعتذار، سواء اكان مقبولا من الشعب السوري ام مرفوضا منه. وهو الأمر الذي يشكل صدمة لكل الذين عولوا على دور سياسي ايجابي لهم، وكانوا يتمنون حتى وقت قريب دمجهم بكتلة المعارضة السورية».

وقالت اللجنة في بيانها ان المراقب العام للاخوان المسلمين بهذا التحالف وكأنه يعلن انسحابه من توقيعه على اعلان دمشق، «ويضع في الوقت نفسه الاخوان المسلمين خارج الخيارات الديمقراطية لهذا الاعلان».

واكدت اللجنة تأييدها لاعلان دمشق بوصفه «خطوة على طريق تشييد معارضة وطنية ديمقراطية مستقلة عن جميع الانظمة ودوائر النفوذ الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة».

وشددت لجنة التنسيق والمتابعة على ما يلي:

«1 ـ ضرورة تطوير اعلان دمشق بحيث يأخذ موقفا واضحا من العامل الخارجي، وبوجه خاص من الولايات المتحدة.

2 ـ اعطاء المسألة الاجتماعية وما يعانيه الشعب السوري من فقر وبطالة وضائقة عيش اولوية في استراتيجيته.

3 ـ ترسيخ الوحدة الوطنية، وادانة الطائفية السياسية، والتمسك بمقولة «الدين لله والوطن للجميع».

4 ـ تكريس هوية سورية العربية ودورها التحرري والوحدوي، والاعتزاز بجميع مكونات الشعب السوري.

5 ـ الانتقال الى حيز الممارسة بتسارع تمليه الاحداث، وان يأخذ موقعه كقوة اساسية في الشارع السوري».

نتائج الانتخابات الاسرائيلية زادت التحدي امام حكومة حماس

محلل سياسي: من مفاجآت الانتخابات ان كديما لم يفز بالاغلبية في البرلمان وتراجع الأحزاب الدينية وتحطم الليكود

ابوظبي ـ «القدس العربي» ـ جمال المجايدة:

قال المحلل السياسي والخبير في الشؤون الإسرائيلية صالح النعامي انه على الرغم من أن نتائج الانتخابات الإسرائيلية تمنح لايهود أولمرت رئيس حزب «كاديما» الفرصة لتشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة كما كان متوقعاً، إلا ان هذه الانتخابات أفرزت مفاجآت كبيرة لم يتوقعها أحد.

وأشار الى أن جميع استطلاعات الرأي العام توقعت أن يصبح حزب «كاديما» الحزب الأكبر في البرلمان الجديد، إلا أن عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب في النهاية كانت اقل بكثير مما تنبأت له استطلاعات الرأي.

وأضاف أن هذه الانتخابات أفرزت مفاجآت كبيرة لم يتوقعها أحد، بخلاف نجاح جميع التوقعات.

وأشار إلى أن ثاني هذه المفاجآت هو تحطم حزب «الليكود» الذي كان قبل الانتخابات يعتبر الحزب الأكبر في البرلمان، وتقلص عدد مقاعد الحزب من 40 مقعداً الى 11 مقعد ليصبح حزب الليكود هو الحزب الخامس من حيث قوته في البرلمان.

ونوه إلى أنه من المفارقات اللافتة أن قادة الحزب ونوابه الذين قادوا الحملة ضد الرئيس السابق للحزب ارييل شارون بسبب قراره تنفيذ خطة «فك الارتباط» قد خسر معظمهم مقاعدهم في البرلمان، و أنه يكفي الإشارة إلى أن الوزيرين السابقين عوزي لانداو ويسرائيل كاتس اللذين تزعما معسكر «المتمردين» في الحزب الذي عارض خطة «فك الارتباط» لم ينجحا في الاحتفاظ بمقعديهما في البرلمان. وأضاف «تعني النتيجة غير المتوقعة التي حصل عليها «الليكود» أن مواصلة رئيسه بنيامين نتنياهو الامساك بمقاليد الأمور ستكون موضع شك، حيث أن الكثيرين من قادة الحزب سيستغلون الفشل الذريع للحزب من أجل تبرير الإطاحة به، خاصة أنهم قبلوا بزعامته على مضض.

وأوضح المحلل السياسي أن المفاجأة الكبيرة الأخرى التي اسفرت عنها الانتخابات كانت النتيجة المتراجعة التي حصل عليها حزب «اسرائيل بيتنا» بزعامة افيغدور ليبرمان، الذي حصل على 12 مقعداً، وهو الحزب الذي يدعو لاخراج فلسطينيي 48 من سيطرة اسرائيل ومبادلة الأرض التي يملكونها بالأراضي التي تتواجد عليها التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية، وذلك للتخلص مما يعتبره ليبرمان ومعظم قادة الاحزاب الصهيونية «الخطر الديموغرافي»، الذي يمثله هؤلاء الفلسطينيون. في نفس الوقت حققت حركة «شاس» الدينية الارثوذكسية التي جميع مصوتيها من اليهود الشرقيين مفاجأة كبيرة عندما فازت بثلاثة عشر مقعداً في البرلمان ، وبالتالي تكون ثالث أكبر حزب في البرلمان الجديد، بعد كل من «كاديما» و«العمل».

حزب العمل

وذكر أنه على الرغم من أن حزب العمل قد حافظ على قوته، وفاز بعشرين مقعدا، إلا أن قادة الحزب اعتبروا هذه النتيجة تمثل دفعة قوية لما يطلقون عليه «الثورة الاجتماعية» التي قادها زعيم الحزب عمير بيريتس، وفي نفس الوقت، فإن هذه النتيجة تسمح للحزب بلعب دور كبير في الحكومة القادمة الى جانب حزب «كاديما».

وأوضح النعامي أنه على صعيد الأحزاب التي لم تكن ممثلة في البرلمان، فقد حقق حزب «المتقاعدين»، والذي يركز برنامجه على العمل على صون حقوق المتقاعدين، مفاجأة مدوية وكبيرة لم يتوقعها أي من استطلاعات الرأي، عندما فاز بسبعة مقاعد. وتعني هذه النتيجة أن الناخب الإسرائيلي أراد بالفعل وضع سلم اولويات جديد يأخذ بعين الاعتبار القضايا الاجتماعية والاقتصادية، كما أن هذه النتيجة تمثل احتجاجاً واضحاً من قبل الجمهور الإسرائيلي على السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية السابقة.

أصوات الشباب

وذكر أن اللافت للنظر أن حوالي 40 % من الذين صوتوا لحزب «المتقاعدين» هم من الشباب، الأمر الذي يعني أن الاحتجاج على سياسات الحكومات الاقتصادية شامل ولا ينحصر في فئة عمرية محددة في حين على صعيد تشكيل الحكومة الجديدة فإن رئيس حزب «كاديما» ورئيس الوزراء بالوكالة قد ألزم نفسه قبل الانتخابات وفي الخطاب الذي ألقاه بعد ظهور نتائج الانتخابات بأنه سيكون على رأس أولويات الحكومة القادمة التي سيشكلها تطبيق خطة «الانطواء» التي أعلن عنها قبل الانتخابات.

وذكر أن أولمرت شدد على أنه لن يقوم بضم أي حزب لحكومته الجديدة إلا بعد أن يعلن هذا الحزب موافقته على هذه الخطة، والتي تهدف الى ترسيم حدود دولة الاحتلال بشكل نهائي، بعد ضم التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلة بعد استكمال تهويدها، وفرض السيادة الاسرائيلية على منطقة غور الاردن، وازاحة جدار الفصل العنصري شرقاً لمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، وغيرها من الخطوات التي تهدف الى تصفية القضية الفلسطينية، مع استعداد اولمرت لاخلاء المستوطنات النائية في الضفة الغربية البعيدة عن التجمعات الاستيطانية الكبرى.

ورأى النعامي أنه من المتوقع أن يكون حزب العمل هو الشريك الرئيس لحزب «كاديما» في الحكومة القادمة، على اعتبار أن حزب العمل تحت قيادة بيريتس يركز على القضايا الاجتماعية الاقتصادية. وأضاف أن بيريتس صحيح له بعض التحفظات على خطة اولمرت، إلا أنه شدد على أن ذلك لن يعيق انضمام الحزب للحكومة الجديدة، وسيضغط بيريتس على أولمرت من اجل الاستجابة لمطالب حزب العمل في السياسات الاقتصادية الاجتماعية، سيما مطالبته برفع الحد الادنى من الأجور ليصل الى الف دولار في الشهر.

انضمام المتقاعدين

واضاف أنه من المؤكد أن ينضم حزب «المتقاعدين» لحكومة اولمرت حيث أن هذا الحزب لا يطرح أي مطلب سياسي وكل تركيزه منصب على حقوق المتقاعدين، والعمل على محاولة تثبيتها، وليس من المستبعد أن ينضم للحكومة القادمة كل من حزبي «شاس» و«يهدوات هتوراة» الدينيين، على اعتبار أن مجمل مطالبهما تنحصر في المجال المالي، حيث يحرص الحزبان على ضمان توفير الدعم المالي للمؤسسات الدينية والتعليمية التابعة لهما. واضح تماماً أن الحكومة القادمة ستواصل نفس سياسة الحكومة الحالية العدائية ضد الشعب الفلسطيني، سيما بعد الانتهاء من تشكيل حكومة حركة حماس.

كما رأى أن الحكومة القادمة بزعامة ايهود أولمرت ستعمل على افشال الحكومة الفلسطينية الجديدة، خاصة أن هذه الحكومة ستواصل تطبيق المخطط الذي وضعته الأجهزة الأمنية الصهيونية لاحباط الحكومة الفلسطينية الجديدة.

الموقف من حماس

واوضح أنه بالطبع فإن الحجة الجاهزة بالنسبة للحكومة القادمة ستكون أنه بعد تشكيل حكومة حماس، فإنه لم يعد لاسرائيل شريك فلسطيني للتسوية، مع أن إسرائيل عملت على إحباط ابو مازن الذي لا خلاف داخل إسرائيل على أنه يرفض المقاومة المسلحة بشكل صادق.

واختتم حديثه بالقول إن مواصلة اولمرت الحكم في إسرائيل يعني مزيداً من التحدي لحكومة اسماعيل هنية، الأمر الذي يوجب على الحكومة الجديدة محاولة بناء موقف عربي اسلامي يقلص هامش المناورة امام اولمرت وحكومته، وبالذات يمنع الدولة العبرية من تحقيق الرهانات على تنفيذ خطة «الانطواء» ذات التأثيرات الكارثية على القضية الفلسطينية.